المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-10-2007 العـــدد : 2563
الصفحـات : 20 المسلسل : 197

العدل أساس الحكم.. نظامان جديدان للقضاء والمظالم

خطوة إصلاحية سياسية وعدلية كبرى خطتها المملكة جاءت في هذا الشهر الكريم بصدور المرسوم الملكي بنظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، مقرونة بدعم القضاء ماليا بمبلغ (سبعة مليارات) ريال لتحقيق إنجاز هذه النقلة الإصلاحية للقضاء السعودي، وتقنين الأحكام الشرعية العامة، بعد أن مرت بالكثير من الدراسات المختصة لضرورتها لمواءمة التطور الحضاري في المملكة، وتعتبر هذه الخطوة الإصلاحية من المفاصل الكبرى في تاريخ المملكة لدعم ركيزة القضاء الذي هو السلطة الثالثة في ركائز الحكم مع النص على استقلال القضاة في سلطتهم، والالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية التي قامت عليها هذه الدولة منذ تأسيسها في عهد المغفور له الملك عبد العزيز يرحمه الله، وجاء في هذا التنظيم الجديد فصل أمور القضاة عن القضايا، والإجراءات المدنية لتحقيق تفرد سلطة القضاة، واستقلال القضاة.

هذه النقلة النوعية في الإصلاح العام لشؤون القضاء، مرتكز الإصلاحات العامة الكبرى، وهي أيضا تنقل التنظيم القضائي نفسه خطوات واسعة غير مسبوقة في كثير من جوانبها من أهمها تأسيس محكمة عليا شرعية دستورية تختص بمعالجة القضايا، والنظم المستجدة، والمتعلقة بصدور التقنين العام للشريعة، بينما يقتصر دور مجلس القضاء الأعلى على شؤون القضاة الإدارية لفصلهم عن النظام المدني فيما يتعلق بتخصصهم، واستقلالية شؤون عملهم وتأديتهم له، وما يتعلق بهم ليكون هذان النظامان الجديدان علامة بارزة تضاف إلى مآثر خادم الحرمين الشريفين وخطوته الإصلاحية للشأن العام، بعد أن اتسعت الحياة المعاصرة ومستجداتها على النظام القضائي القديم في المملكة، واستجدت قضايا تستلزم هذا التطوير المنتظر منذ سنوات، وكان حلما لكل مواطن فخور بهذا الوطن العظيم.

تاريخيا كان لدينا القضاء السمح الذي يستند على ما جاء في الشريعة في الأمور المحددة، ويبحث عن اجتهادات السلف، واجتهاد القضاة في الأمور المختلفة من علمهم الشرعي فقط، وكان هذا النظام القديم كافيا لمجتمعنا البسيط في الأزمة السابقة قبل أن تتعقد الحياة، وتظهر مستجدات، أتت بملابسات تغير نمط الادعاء، والتحاكم، والتجريم، والعقاب، ويصعب فيها على القضاة مهما كانوا عادلين الاجتهاد الشخصي في أحكام التجريم والعقاب وحفظ الحقوق، والأحوال الشخصية المستجدة، وجرائم التقنية، والتطبيب وغيرها، وكان القضاة يذهبون للاجتهاد السلفي في كثير من الأحيان لسد النقص الكبير في

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-10-2007 العـــدد : 2563
الصفحـات : 20 المسلسل : 197

التقنين، وفجوات النظام القضائي الإجرائية في السابق، وحتى في باب الحقوق والأحوال الشخصية الحكم في القضايا المتشابهة كان عرضة للاختلاف بين القضاة، ومراجعهم القضائية التي يبنون عليها الحكم من أئمة السلف رضي الله عنهم، فكانت قضايا متشابهة تحكم بأحكام مختلفة مما يجعل أصحابها يلجؤون لاستئنافها عند قاض آخر، فيطيل أمد القضايا لسنوات، وقد ييأس أصحاب الحقوق، أو تطول مدة الإيقاف القضائي للموقفين لعدم وضوح الحالات للقضاة، وللحساسية الشرعية بهذا الخصوص لم يكن القضاة يقبلون كثيرا بحكم التخصص العلمي غير البين لهم من سعة الشريعة، ولكنهم استعانوا به على أنه قرينة، وهذه إحدى الفجوات الكبيرة التي سدها النظام بفتح الباب للقضاء المتخصص حيث سوف تنشأ محاكم تجارية، وعمالية، وما يحتاج إليه التقاضي من محاكم أخرى مختصة.

وحقيقة أن القضايا المستجدة في حياتنا اليوم تستلزم قضاء مستقلا متخصصا يبني أحكامه على ملابسات الواقع المعقد لحياة العصر، ويتعامل مع حالات قضائية، وجرائم، وحقوق لم تكن معروفة أصلا مثل قضايا الدواء، والطب، والجريمة الإليكترونية، وجرائم الحوادث الصناعية، وجرائم التأمين وغيرها كثير.

من جانب آخر فصل النظام الجديد شؤون القضاة، وما يتعلق بشؤون عملهم كأناس مستقلين عن أية سلطة مدنية، وأسند أمرهم إلى مجلس القضاء الأعلى، فهذا المجلس مختص فقط بشؤون القضاة لا القضايا، أما شؤون القضايا التحكمية، والحكمية الخاصة، وما يتعلق بها من تقنين وحالات فمسند أمرها إلى المحكمة العليا المستحدثة في هذا النظام بحيث يكون الفصل في القضايا غير المعروفة، وتقعيد القوانين الشرعية على أساس الشريعة السمحة، واجتهاد المختصين.

وقبل صدور هذا النظام كانت هناك محاولات لفصل القضاء المختص تمشيا مع التقدم الكبير ودخول المملكة من بوابة العصر الواسعة كدولة متفاعلة مع دول المجتمع الدولي لكن الفصل الجزئي للتخصصات لم يكن محاكم مختصة، بل كان لجان حكم يقوم على أساس الصلح بين الأطراف المتخاصمة في قضايا مالية أو إدارية، ولم يؤد دورا كبيرا لأنه حدثت حالات من نقض الصلح في المحاكم القديمة.

اليوم صار من المهم استقلال اختصاصات المحاكم، مع وجود محكمة استئناف، ومحاكم أحوال شخصية، ومحاكم تجارية تبني أحكامها على جذور الشريعة بتقنين واضح من فهم الحاضر بخبراء كل في تخصصه، وكان هذا الأمر حلم السعوديين لتجنب ما يحدث من اختلاف الأحكام المتشابهة بالاجتهاد الشرعي المختلف حول نفس القضية مما يثير التساؤل حول الأحكام من فقه الواقع الاجتهادي وآراء القضاة الفضلاء، وهو ما يؤدي قديما وفي معظم الحالات إلى طلب تمييز الأحكام بقضاة مختلفين طلبا للتيسير في الحكم أو تبديله، وتوخي الحق والعدل من فهم واجتهاد لا لبس فيه من الشريعة الواسعة، أو اجتهاد صحيح مغاير.

نحن في زمن ضرورة تحديد التخصص، والتقنين النظامي المبني على الشريعة بحيث يتم التقاضي بحسب لوائح معروفة ويحكم بحكم محدد لكل قضية، مع أن معظم هذه الأمور المستجدة في الحياة لا تنفع فيها الاجتهادات الشخصية مهما أخلص أصحابها، وكانوا ثقاة فالإنسان في الأمور المستجدة يصيب ويخطئ، والعدل يبقى أساس الحكم، والحق أحق أن يتبع كما جاء في ديننا، وهدي نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، وما صدر من مراسيم ملكية حول القضاء كان مكرمة من خادم الحرمين الشريفين للرقي بسلطة القضاء في الدولة واستقلالها وضمان قيامها بواجبها من العدل بين الناس الذي وعد به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في معظم خطاباته للسعوديين، وعاهد الله عليه علنا أمام الناس، حيث كان حفظه الله يردد في كل مناسبة وعد العدل(أعاهدكم أن أعدل بينكم) وكنا نثق بما يقول حفظه الله فهو رجل النظم الحديثة التي غيرت

> **نحن في زمن ضرورة تحديد التخصص، والتقنين النظامي المبني على الشريعة بحيث يتم التقاضي بحسب لوائح معروفة ويُحكم بحكم محدد لكل قضية، مع أن معظم هذه الأمور المستجدة في الحياة لا تنفع فيها الإجتهادات الشخصية مهما أخلص أصحابها..**

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-10-2007 العـــدد : 2563
الصفحـات : 20 المسلسل : 197

محمد العثيم *

وجه الحياة في المملكة، ونقلت السعوديين إلى عالم العصر.

هذه الخطوة الجريئة جاءت واسعة من بين خطوات الإصلاح المتوالية، التي يهديها خادم الحرمين الشريفين لهذه الأمة لترسية أركان دولة الإسلام الحديثة، على مبادئ الإسلام الصحيحة البعيدة عن الهوى، فهذه الخطوات الإصلاحية إحدى سمات عهد خادم الحرمين الشريفين لنقل بلادنا إلى العصر الحديث بخطوات ثابتة، وترسية دعائم الدولة التي منها القضاء ونظام البيعة، ونظاما الحكم والمناطق، ولكن فرحتنا بصدور المرسوم الملكي في الشهر الكريم فاقت كل تصور، واعتبرناها هدية الرحمن للصائمين، والقائمين، والركع السجود لإشاعة العدل والحق في شؤون الناس، وترسيخ مزيد من الأمن النفسي للمواطن.

مثل أي مواطن سعودي كنت أنتظر ترتيبا جزئيا للتنظيم القضائي، ولكن المفاجأة أن التنظيم جاء متكاملا ليسد ثغرات واسعة في "التجذير" الأساسي لتخصص التحاكم للقانون، وفي تنظيم أمور القضاء وهي مكرمة ملكية تأتي في وقتها ليس لإصلاح القضاء فحسب بل لإصلاح الكثير من شؤون الحياة العامة بصلاح القضاء وتعميم النظم المقننة من الشريعة على الحالات المختلفة.

* كاتب سعودي
alqulam@alwatan.com.sa